

الأصول في النحو

الخبر فكل هذا جيد لأن (هي) منفصلٌ بمنزلة الأجنبي ولو قلت : (غلامٌ هندی ضربتُ أمٌها) كان جيداً لأن الأم منفصلة وإنَّما أضفتها إلى هند لما تقدم من ذكرها فهندٌها هنا وغيرها سواءٌ ألا ترى أني لو قلتُ : غلامٌ هندی ضربتُ أمٌ هندی كان بتلك المنزلة إلا أن الإضمار أحسن لما تقدم الذكر والضمير المتصل لا يقع موقعه المنفصل المذكور إلا على معناه وتقديره وإنما هذا كقولك : (زيداً ضربَ أبُوهُ) لأنَّ الأبَ ظاهرٌ ولو حذف ما أضفت إليه صلحَ فقلت : أبٌ وغلامٌ ونحوهما والأول بمنزلة : (زيداً ضربَ) الذي لا يحل محله ظاهرٌ فلذلك استحال .

قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز : (غُلامٌ هندی ضربتُ) وباب جوازه أنَّك أضمرتَ (هنداً) لذكرِك إياها وكان التقدير غُلامٌ هندی (ضربتُ هندی) فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها وكان الوجه (غلامها ضربتُ هندی) ويجوز الإظهار على قولك : (ضربَ أبَا زيدٍ زيدٌ) ولو قلت : (أباهُ) كان أحسن فإنما أضمرتَها في موضع ذكرها الظاهر ولكن لا يجوز بوجهٍ من الوجوه : (زيداً ضربَ) إذا جعلت ضمير زيدٍ ناصباً لظاهرة لعلتين : إحداهما : أنَّ فعله لا يتعدى إليه في هذا الباب لا تقول : (زيدٌ ضربتهُ) إذا رددتَ الضمير إلى (زيدٍ) ولا تقول : ضربتني إذا كنتَ الفاعلَ والمفعولَ وقد بينَ هذا والعلة الأخرى : ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي فضلهُ يصيرُ لازماً لأنَّ الفاعل الذي لا بدُّ منه معلق به ولهذا لم يجر : زيداً طَنَّ منطلقاً إذا أضمرتَ (زيداً) في (طَنَّ) وإن كان فعله في هذا الباب يتعدى إليه نحو : (طننتي أباك) ولكن لم يتعد المضمرة إلى الظاهر لما ذكرتُ لكَ وأما (غُلامٌ هندی ضربتُ) فجاز لأن هنداً غيرُ الغلامِ وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه ألا ترى أنك تقول : (غلامٌ هندی ضربها) ولا تقول : (زيدٌ ضربهُ)